

تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع
والأمن الوطني بخصوص مشروع
قانون بالتصديق على اتفاقية تشجيع
وحماية الاستثمارات المتبادلة بين
حكومة مملكة البحرين وحكومة
الجمهورية اللبنانية ، المرافق للمرسوم
الملكي رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٤



التاريخ : ٢٠٠٥ / ٣ / ٧ م

**الموقر
معالي الدكتور فيصل بن رضي الموسوي
رئيس مجلس الشورى**

تحية طيبة وبعد ،

يسرني أن أرفق لسعادتكم طي هذا الكتاب تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بخصوص مشروع قانون بشأن التصديق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين حكومة مملكة البحرين وحكومة الجمهورية اللبنانية، المرافق للمرسوم الملكي رقم (٣٧) ٢٠٠٤ م. راجين من معاليكم عرضه على المجلس لاتخاذ ما يراه مناسباً .

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والتقدير ،،،


أخوكم

**د. خالد بن خليفة آل خليفة
رئيس اللجنة**

المرفقات :

١. تقرير اللجنة حول مشروع القانون .
٢. ملاحظات لجنة الشؤون التشريعية والقانونية .
٣. قرار مجلس النواب حول مشروع القانون .
٤. تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب .
٥. مشروع القانون .
٦. الاتفاقية .
٧. رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس النواب .

٣. السيد محمد طالب مدير إدارة العلاقات الاقتصادية - وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

٤. الدكتور حازم جمعة مستشار قانوني أول - وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

٥. السيد عبدالكريم بوعلاي رئيس الإعلام الاقتصادي والمالي - وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

٦. السيد صلاح هلال مستشار قانوني - وزارة شؤون مجلس الوزراء.

وبتاريخ ٦ مارس ٢٠٠٥م تلقت اللجنة تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بشأن مشروع القانون.

وقد تم اختيار السيد حبيب مكّي هاشم مقررأً أصلياً، والسيد عبدالمجيد يوسف الحواج مقررأً احتياطياً.

تولت أمانة سر اللجنة السيدة ميرفت علي حيدر.

أولاً : رأي ممثلي الجهات الحكومية المختصة:

١. وزارة المالية والاقتصاد الوطني:

- * إن اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين حكومة مملكة البحرين وحكومة الجمهورية اللبنانية تكمل اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي.
- * تتمثل مصلحة البحرين من توقيع مثل هذه الاتفاقيات في تشجيع الاستثمار المتبادل، وإن مثل هذه الاتفاقيات تمنح البحرين عمق الاقتصاد المستقر.
- * لا يوجد أي مردود سلبي يذكر بالنسبة لهذه الاتفاقية.

٢. الدائرة القانونية بوزارة شؤون مجلس الوزراء:

- * ليس ثمة ما يمنع قانوناً من التصديق على هذه الاتفاقية بموجب القانون، إعمالاً بحكم الفقرة الثانية من المادة (٣٧) من الدستور.

تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بخصوص مشروع قانون بشأن التصديق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات

٢

٢٠٠٥-٣-٧م

توصية اللجنة :

- توصي اللجنة بالموافقة على نص الدياجة كما ورد من الحكومة.

٢. المادة الأولى :

نص المادة كما ورد من الحكومة الموقرة :

" صودق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين حكومة مملكة البحرين وحكومة الجمهورية اللبنانية الموقعة في مدينة بيروت بتاريخ ٩ جمادى الآخر ١٤٢٤ هـ الموافق ٧ أغسطس ٢٠٠٣ م ، والمرافقة لهذا القانون".

توصية اللجنة :

- توصي اللجنة بالموافقة على نص المادة كما ورد من الحكومة.

٣. المادة الثانية :

نص المادة كما ورد من الحكومة الموقرة :

"على الوزراء- كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية".



التاريخ : ٦ مارس ٢٠٠٥ م

**السيد الفاضل الدكتور خالد بن خليفة آل خليفة المحترم
رئيس لجنة الخارجية والدفاع والأمن الوطني**

**الموضوع : مشروع قانون بشأن التصديق على اتفاقية تشجيع وحماية
الاستثمارات بين حكومة مملكة البحرين وحكومة الجمهورية
اللبنانية، المرافق للمرسوم الملكي رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٤ م**

بتاريخ ١ مارس ٢٠٠٥ م، أرفق رئيس مجلس الشورى ضمن كتابه رقم
(١٥/٩٥ - ١٥ - ٢ - ٢٠٠٥)، نسخة من مشروع القانون أنف الذكر، وذلك لمناقشته
وإبداء الملاحظات عليه للجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني.

وبتاريخ ٢ مارس ٢٠٠٥، عقدت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية اجتماعها السابع
والعشرين، حيث أطلعت على مشروع القانون أنف الذكر، وقرار مجلس النواب بشأنه،
وتقرير لجنتي الشؤون المالية والاقتصادية والشؤون التشريعية والقانونية بمجلس النواب،
وذلك بحضور المستشارين القانونيين والاختصاصي القانوني بالمجلس.